مجلة مجمع اللغة العربية الأردني
السنة الثالثة عشرة - العدد (٣٦) جمادى الأولى / شوال ١٤٠٩هـ

رسالة في مدار التجوُّز في اللفظ.. لابن كمال باشا / قراءة وتحقيق

د. حامد صادق القنيبي
جامعة الملك فهد للبترول

أولاً:

قراءة في مخطوط (مدار التجوُّز في اللفظ)

موضوع هذه الرسالة يتناول بشكل مختصر مسألة الدلالة والمعنى، وهو ما يُعرف في الدرس اللغوي الحديث بـ Semantics وهو ما يقابل عند المتقدمين (اللفظ والمعنى). وقد عُنيت بدراسة هذه المسألة طوائف الدارسين من لغويين ونحويين وبلاغيين وأدباء ومفسرين.

ولكن ابن كمال، وهو الشمولي المعرفة، ينظر إلى المسألة من عدة زوايا. ولقد سبق أن أوضح مذهبه فيها في رسالته الموسومة بـ (مشاركة صاحب المعاني اللغويَّ في البحث عن مفردات الألفاظ المستعملة في كلام العرب)، يقول فيها: «اعلم أن صاحب المعاني يشارك اللغويَّ في البحث عن مفردات الألفاظ المستعملة في كلام العرب، إلاّ أنَّ اللغويَّ يبحث عنها من جهة مادتها في علم متن اللغة، ومن حيث هيئاتها في علم الصرف، ومن جهة نسبة بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية في علم الاشتقاق. وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة فصاحتها وعدم فصاحتها وحسنها وقبحها. والفصاحة لا تستلزم الحُسْنَ فإنّ اللفظ الفصيح يختلف حاله حسناً وقبحاً

باختلاف المقام، أعني موضعه من الكلام، فكم من لفظ فصيح حَسُنَ في مقام وهو بعينه قبيح في مقام آخر».[1]

ومفردات اللغة مكونة من كلمات، ولكلّ كلمة مفردة معنىً جزئي، وتركيب صرفي، وصيغة اشتقاقية. وميدان معالجة الكلمات والحالة هذه علم المعجم، أو علم الصرف[2].

أما التراكيب فقوامها مجموعة من المفردات يجمعها نظام يقتضيه، سماه عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) النظم، وأحياناً التعليق. ولكلّ تركيب في سياقه معنىً إضافيّ يختلف عما يقتضيه ظاهر التركيب. وميدان معالجة التراكيب علم النحو والبلاغة. والمعنى الدلالي ليس الاّ محصِّلة معانٍ متعددة في تركيب الجملة: منها المعنى الصرفي، والمعنى النحوي، والمعنى المعجمي.

«وليس المعجم نظاماً من أنظمة اللغة فهو لا يشتمل على شبكة من العلاقات العضوية والقيم الخلافية، ولا يمكن لمحتوياته أن تقع في جدول يمثل احتباك هذه العلاقات على نحو ما سنرى في أنظمة الأصوات والصرف والنحو. فالمعجم بحكم طابعه والغاية منه ليس إلاّ قائمة من الكلمات التي تسمى تجارب المجتمع، أو تصفها أو تشير إليها. ومن شأن هذه الكلمات أن تحمل كلّ واحدة إلى جانب دلالتها بالأصالة والوضع (الحقيقة) على تجربة من تجارب المجتمع أن تدلّ بواسطة التحويل (المجاز) على عدد آخر من التجارب. فإذا وضعنا كلمة «المعاني» بدل «التجارب» صَحَّ لنا أن نقول: إنَّ الكلمة المفردة (وهي موضوع المعجم) يمكن أنْ تدلَّ على أكثر من معنى وهي مفردة ولكنها إذا وُضعت في «مقال» يُفهم في ضوء «مقام» انتفى هذا

---

(١) مخطوط السليمانية رقم ٢٠٤١، لوحة ١٤٥أ. قابل بدلائل الإعجاز، ص٣٣ طبعة المنار.

(٢) انظر السيوطي. المزهر ١/ ٢٥. وعن محمود السعران (بتصرف): علم المفردات يقابل في الدرس الحديث علم الدلالة Semantics، وهو يُعنى بدراسة اللغة من حيث إنها كلمات تدلّ على معانٍ موضوعها علم الدلالة. ولعلم الدلالة منهجه ووسائله فهو يعتمد على دراسة الصوت، وعلى الدراسة النحوية، ولكنه يُدخل في اعتباره عناصر غير لغوية كشخصية المتكلم وشخصية السامعين.. وظروف الكلام (السعران، محمود. علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي ص٨٣).

التعدد عن معناها ولم يعدْ لها في السياق إلاّ معنى واحد. لأنَّ الكلام وهو مجلى السياق لا بُدَّ أن يحمل من القرائن المقاليّة (اللفظية) والمقاميَّة (الحاليِّة) ما يعين معنى واحداً لكلِّ كلمة. فالمعنى بدون المقام (سواء أكان وظيفياً أم معجمياً) متعدد ومحتمل لأنَّ المقام هو كبرى القرائن، ولا يتعين إلاّ بالقرينة»[1].

ولقد عرض ابن كمال لهذه المسألة في الرسالة موضوع التحقيق، قال (ع ١٤٤ ب): «ومما أخطأ فيه الراغب، في عبارة (الوُدّ) حيث قال في قوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذينَ كَفَرُوا مِنْ أهلِ الكِتابِ ولا المُشْرِكينَ أن يُنَزَّلَ عَليكُم مِنْ خَيْرٍ مِنْ ربِّكُم..﴾ [البقرة ١٠]، الوُدّ: محبة الشيء مع تمنيه. ولمّا كانَ لهما استعمل في كلٍّ واحدٍ منهما فقيل: وَدِدْتُ فلاناً إذا أحببته، ووَدِدْتُ الشَّيْء إذا تمنيته. وقلَّده الإمام البيضاوي.. وإنما قلنا أنهما أخطآ فيما ذُكر لأن معنى التمني غير معتبر في مفهوم الوُدّ. ولهذا، أي لعدم الدلالة فيه على معنى التمني احتيج عند القصد إليه بزيادة لفظة (لو). ولم ترد عبارة (يَوَدّ) مراداً بها معنى التمني في القرآن إلاّ مقرونة بلفظ (لو). ولو كان في مفهومها معنى التمني لما احتيج في إفادته إلى زيادة (لو). نعم مفهومها ليس مطلق المحبة التي يقارنها التمني وتلك المقارنة شرط على الأصل فلا تُذكر بدون (لو) الدَّالّة على الشرط المذكور إلاّ إذا تُوسِّع وجُردتْ عن الشرط المذكور واستُعملت في معنى مُطْلق المحبة.

★★★

لقد ضمِن القرآن الكريم للغة العربية صفة الخلود، وقد ساعدت تلاوته على ثبات العربية وخاصّة في جانبها الصوتي، وهو أكثر جوانب اللغة تعرضاً للتغير والانحراف والتشويه، فضلاً على أنَّ الأسلوب القرآني ظلَّ المقياس الأمثل لرقي أساليب الكتّاب والشعراء، حتى إنّ مكانة أي كاتب أو شاعر تقاس دائماً بمقدار ما يقترب من مثالية الأسلوب القرآني أو يبتعد عنه.

إلاّ أن هذا الذي قررناه حول ثبات اللغة العربية وخلودها لم يمنع من

---

(١) حسّان، تمام. اللغة العربية: معناها ومبناها. ص٣٩.

حدوث بعض التطورات في الأداء الصوتي من جانب، وفي المفردات والتراكيب من الجانب الآخر. وهذا من طبائع الأشياء. وحسبنا أن نقرأ نصاً من أدب العصر العباسي، ونقارنه بنصٍّ لكاتب معاصر حتى نلمس الفرق بين النصيْن من حيث استخدام المفردات والتراكيب.

وليس معنى هذا أن المتأخرين يخترعون الألفاظ أو يخلقون لغة من العدم. فالمادة الأولية للغة ثابتة، ولكن أشكالها متجددة. وأيُّ باحث يُدرك بأدنى تأمل أنَّ الأشكال اللغوية لا تثبت على حال فهناك صيغ تولد لم يكن الناس يعرفونها من قبل، كما وُلدت كلمات: المطار. الحاسوب. الرَّتاب. الاستشراق. المجهار. هاتف. ساتل[1].. الخ.

يقول ابن كمال في الرسالة موضوع التحقيق (ع ١٤٢ أ): «اعلم أنَّ اللفظ قد وضع لمعنى مقيداً بقيد فيكون ذلك القيد معتبراً في مفهومه، حتى لو استُعمل اللفظ المذكور في المعنى المجرد عن ذلك القيد لكان استعماله فيه بطريق المجاز. كالشَّفَةِ والمِشفَر والجَحْفَلة».

نعم فالألفاظ محدودة في اللغة، وإنما تجدد المعاني وتتطور الدلالات التركيبية، وهذا ما يفسح المجال لنمو المُوَلَّد من الألفاظ.

واللفظ المُوَلَّد على ما ورد في المعجم الوسيط: «كلُّ لفظ كان عربي الأصل ثم تغيّر في الاستعمال. و ـ اللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية». أو كما ورد في (دليل أساليب ايجاد الألفاظ والتعابير للمفاهيم الجديدة ـ مواصفة تونسية، ١٩٨٣): «هو ادخال لفظ جديد إلى الألفاظ العربية المثبتة، لإثراء المعجم العربي لمواكبة الاختراعات والعلوم الحديثة».

والمجاز هو شكل من أشكال التوليد الذي يتمّ فيه التوسع الدلالي، فمثلاً لفظ (السيارة) مأخوذ من مطلق السير، ثم صار يُطلق على (القافلة) وهو

---

(١) مصطلح عربي مقترح لترجمة Satellite، يقول الحمزاوي: «والملاحظ ان كلمة (ساتل) تستحق الاعتبار لأنها عربية فصيحة من: سَتِلَ سَتْلاً ـ ٥: تبعه». الحمزاوي، محمد رشاد. المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها. ص٧٢.

اليوم يدلّ على وسيلة النقل المعروفة Automobile[1].

وكثيراً ما لا تسعفنا المعاجم العربية، بعامة، للوقوف على الظروف التي أدت إلى (التوليد). فمثلاً قولنا: (ضاق ذرعاً)، وهو تركيب اسنادي أُسند فيه الفعل إلى الفاعل فنشأ عن هذا التركيب معنىً جديد لا يفهم من معنى اللفظين. فالضيق ضد السَّعة. والذَّرْع: المقدار من مَدِّ الذِّراع. وأصل المعنى مأخوذ مما يحدث للجمل حين يثقل حمله فيضيق ذراعه، فكلما زاد حمله ضاقت المسافة بين ذراعيه. وهكذا خلص معنى هذا التركيب إلى الدلالة على عدم القدرة على أمر. واستُعمل للجمَل وغير الجمَل. وفي (أخبار أبي القاسم الزجّاجي): «أنشدنا اليزيدي لعمه:

قد ضقتُ ذَرْعاً بكَ مُسْتَصلحاً وأنتَ مُزْوَرٌّ عن الواجب»

وانظر إذا شئت أمثلة أخرى أوردها ابراهيم السامرائي في كتابه (التطور اللغوي التاريخي، ص ص٤٢-٥٠) منها:

- وأنفه راغم.
- أُخذ بجريرته.
- جنى جناية.
- ماء الملام... وغيرها.

يقول السامرائي في الموضوع الأنف ذكره: «.. والأخذ بهذا النظر - من عدم الإعتراف بالمولد - يعني انكاراً للحقيقة اللغوية وهي المذهب الاجتماعي الذي يفصح عن أنَّ اللغة من صنع الهيئة الاجتماعية. وإذا اعتقدنا بهذه النظرة العلمية الحديثة اعتقدنا أيضاً أنَّ هذه اللغة لا بُدَّ أنْ تتطور فتساير الزمان والمكان». كما لا بُدَّ أن نشير إلى أنَّ قصر علماء اللغة المتقدمين الفصاحةَ على عصر الرواية واشتراط عاملي الزمان والمكان قد أدى إلى تنكرهم للاستعمالات الجديدة المولَّدة. ولا عجب أن تصاب اللغة العربية بالعقم خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن العشرين فلم تلد سوى خمسين مصطلحاً في مختلف فروع المعرفة

---

(١) انظر: الحمزاوي،المنهجية العامة.. ص٤١.

على ذمة الاحصائيات التي أعدتها منظمة اليونسكو التابعة لهيئة الأمم المتحدة (انظر: مجلة اللسان العربي، المجلد الرابع عشر، ١٩٦٧، ص٥. عبدالعزيز بنعبد الله :

(Problems of Arabization in Science)

ولسنا هنا بصدد تناول الأسباب الحضارية التي أدت إلى هذا الجمود، ولكن ما يهمنا هو الالتفات إلى هذه الرسالة موضوع الدراسة، وصاحبها من علماء الترك المستعربين، عاش في القرن العاشر الهجري. إلّا أننا نلحظ لديه نظرات تجديدية، فهو يؤمن أن اللغة ضرب من المجاز، وكثيراً ما يدعو إلى تجديد آراء عبدالقاهر الجرجاني في الدرس اللغوي. ويدعوه بالشيخ. فهو ينقل عنه تأييداً لرأيه في هذا الباب فيقول: (ع ١٤٢ ب): «في بيان التوسع في أوضاع اللغة والتنوق في مراعاة دقائق الفروق في المعاني المدلول عليها. . فإذا استعمل الشاعر شيئاً منها في غير الجنس الذي وُضع له فقد استعاره منه ونقله عن أصله، وجاز به عن موضعه».

ثم يناقش قضية التجوز مستشهداً بأمثلة مما اضطرب علماء اللغة وأصحاب المعاجم في توجيهه بحسب عُرف الاستعمال الطارىء على أصل الوضع اللغوي فيقول: (ع١٤٤ب): «فالصواب أن يُقال: وإنما يفترقان بالاختصاص بالمرسونات وعدمه. لأنّا نقول: ما ذكره هناك من الإطلاق إنما هو بحسب أصل الوضع. وما ذكره ههنا من الاختصاص بالإنسان إنما هو بحسب عُرف الاستعمال الطارىء على أصل الوضع، فلا منافاة. فأخطأ حيث زعم أنَّ الرِّجْل مختصة بالانسان في استعمال العرب. . !»[1].

وتتجدد في حياتنا اللغوية المعاصرة ضرورة التصدي لهذه الظاهرة، فلقد باتت آلاف الألفاظ الحضارية والمصطلحات المختلفة في شتى فروع المعرفة بانتظار أن تحتل مكانها في المعجم العربيّ. ذلك لأنها غدت تُؤلف جزءاً هاماً من الثروة اللغوية التي يستخدمها الإنسان المعاصر، يقول محمود

(١) انظر للمفارقة مادة (رجل) في معجم اللغة العربية المعاصرة المكتوبة. هانزفير وملتون كودان.

(٢) أسس علم اللغة العربية، ص٣٠١ (بتصرف). وانظر ايضاً دعوة تمام حسان (اللغة العربية: مبناها ومعناها، ص٤٠) لضمّ شتات (علم المعجم) لصنع المعجم التأصيلي الحديث.

فهمي حجازي تحت عنوان (اتجاهات التغير في البنية والمعجم)[٢]: «أما التطور في الكلمات فأبعد مدىً وأكثر وضوحاً، إن وزن فاعل ووزن مفعول والأوزان الأخرى هي هي، لم يكد يطرأ عليها تغير في البنية، ولكن التغير في هذه الأوزان يكمن في بناء كلمات جديدة لم يكن يعرفها المجتمع البدوي القديم. ولننظر نظرة سريعة إلى مادة (جمع) في (لسان العرب) مقارنين ايّاها بنفس المادة في معجم دوزي المكمل للمعاجم العربية.. وللمزيد حول هذه المسألة انظر: (من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، من محاضرات الندوة العلمية الدولية التي تنظمها جمعية المعجمية العربية بتونس عام ١٩٨٦، أحمد شفيق الخطيب (ص١٨ وما بعدها). وقضايا أساسية في الترجمة. دراسات أعدتها بتكليف من المكتب مجموعة الهندسة الاجتماعية ـ مكتب التربية العربيّ لدول الخليج، سنة ١٩٨٥م.



وصف نُسْخَتي المخطوط

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين في المكتبة السليمانية باستانبول. الأولى: نسخة «بغداد وهبي» (رقم ٢٠٤١)، وقد رمزتُ لها بالحرف (ع)، وهي نسخة جيِّدة، وخطها تعليق جميل، ونصُّ الرسالة يقع من المجموع في الورقات بين ١٤٢ أ إلى ١٤٥ ب، والصفحة الواحدة منها (٢١) سطراً، وقياس كتابتها (٥٦×١٣٠ملم). والمجموع نسخه (أبو السعود). وفي الصفحة الأخيرة ترجمة موجزة للمؤلف جاء فيها: «هذه الرسائل للمولى العلّامة أستاذ أرباب الفضائل أحمد بن سليمان بن كمال باشا رحمه الله تعالى. من أكابر العلماء وأفاضل الفضلاء، جمع جميع العلوم، وتفرد في كلِّها سراجاً منيراً يهتدي بمنارة الروم..». والثانية: نسخة «أياصوفيا» (رقم ٤٧٩٤)، وقد رمزت لها بالحرف (ص)، وهي نسخة جيدة، قليلة الخطأ، بخط تعليق مقروء كتبها أحمد الشهير بـ«كالنجي زاده» والمجموع عليه تملكات ووقفية للسكان مطموسة، وتحت العنوان وعلى الورقة الأولى منها هذان البيتان من الشعر:

ومجموع كعقد الدر نظماً   على تفضيله الإجماع يعقد
يطابق كلّ معنى فيه حسناً   ومجموعاً تراه وهو مفرد

ونَصُّ الرسالة يقع في الورقات (١٣٦ ب ـ ١٣٨ ب). والصفحة الواحدة (٢٣) سطراً، وقياس كتابتها (٧٠×١٥٠ملم).

وقد كانت خطتي في تحقيق هذه الرسالة إثبات الفروق بين النسختين. كما قمت بمراجعة النصوص على مصادر ابن كمال حيثما وُجد المطبوع منها. ولم أرَ ضرورة التعريف بالأعلام لأنها مشهورة في حقل الاختصاص، وهي قليلة على العموم.

ثانياً:

تحقيق الرسالة:

«رسالة في مدار التجوُّز في اللفظ»[١]

لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم[٢]

اعلم أنَّ اللفظ قد يُوضع لمعنى مقيداً بقيد فيكون (ع١٤٢ب) ذلك القيد معتبراً في مفهومه؛ حتى لو استُعمل اللفظ المذكور في المعنى المجرد عن ذلك القيد لكان استعماله فيه بطريق المجاز. كالشَّفَة والمِشْفَر والجَحْفَلة[٣]. قال الشيخ عبدالقاهر في أسرار البلاغة[٤]: «في بيان التوسع في أوضاع اللغة والتنوق[٥] في مراعاة دقائق الفروق في المعاني المدلول عليها، كوضعهم للعضو الواحد أساميَ كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان نحو وضع الشَّفَة للإنسان، والمِشْفَر للبعير، والجَحْفَلة[٦] للفرس. وما شاكل ذلك من فروق ربما وُجدت في غير لغة العرب. وربما لم توجد، فإذا استعمل الشاعر شيئاً منها في غير الجنس الذي وُضع له فقد استعاره منه ونقله عن أصله، وجاز به عن موضعه، كقول العجاج (من الرجز):

★ وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجا ★

يعني أنفاً يبرق كالسراج، والمرسن في الأصل للحيوان لأنّه الموضع الذي يقع عليه الرَّسن» إلى هنا كلامه.

وعلى وفق هذا ورد كلام السّكاكي في أصل التشبيه من (المفتاح) حيث قال في النوع الثاني منه[٨]: «وكذا مثل أنف ومرسن، فهما مشتركان في الحقيقة[٩]، وهو العضو المعلوم، وإنما يفترقان: باتصاف أحدهما بالاختصاص بالانسان، واتصاف الآخر بالمرسونات، وما جرى مجراهما،

من نحو شفة وجحفلة، ورِجْل وحافر[١١]».

فإن قلتَ: أليسَ المفهوم من كلامه في الأصل الثاني حيث قال في الفصل الأول منه: «.. مثل أن تستعمل المرسن، وأنه موضوع لمعنى الأنف، مع قيد أن يكون أنف مرسون، استعمال الأنف من غير زيادة قيد بمعونة القرائن، كقول العجاج:

★ وفاحماً ومرسناً مسرّجاً ★

يعني أنفاً يبرق كالسراج، أو مثل: المشفر، وهو موضوع للشفة (ع١٤٣أ)، مع قيد أن تكون شفة بعير، استعمال الشفة، فتقول: فلان غليظ المشفر، في ضمن قرينة دالة على أنَّ المراد هو الشفة لا غير، أو مثل أن تستعمل الحافر، وأنّه موضوع للرِّجل مع قيد أن تكون رِجْلُ فرسٍ أو حمار، استعمال الرجل بالاطلاق، اعتماداً على دلالة القرائن.. ـ العُرف على ذلك (ص١٣٧أ) عدم الاختصاص في وضع الأنف والشفة والرِّجْل بما في الانسان من الأعضاء المخصوصة»[١٢].

قلتُ: نعم ولا غرو[١٣] فإنَّ كلمات أئمة اللغة مضطربة ههنا ولا يوافق ما في الكتب المشهورة من اللغة لما[١٤] ذكره الشيخ[١٥].

قال الجوهري [١٦] ويوافقه ما في القاموس: «الجَحْفَلَةُ للحافِر، كالشَّفة للإنسان». وهذا القول منه صريح في الاختصاص في كلٍّ من الشفة والجحفلة. وقال في موضع آخر[١٧]: «والمَرْسِنُ، بكسر السين: موضع الرَّسَنِ من أنف الفرس».

والظاهر من قوله (من أنف الفرس)، ومن قول صاحب الكشاف في الأساس[١٨]: «نقول: ضع الخِطام على مَرْسِنِه ومَخْطِمِه وهو أنفه» ومن قول صاحب القاموس[١٩]: «الرَّسَن، محركة، ما كان من زِمامٍ على أنف[٢٠]»، ومن قوله[٢١] (وكمَجْلس ومَقْعَد) ردٌّ للجوهري في قوله (بكسر السين). وأما مخالفته له في تخصيص الرَّسَن بما كان من زمام على الأنف. وقد عمّمه الجوهري حيث قال[٢٢]: «الرَّسَنُ»: الحَبْلُ» فلم يُصبْ، لأن ما في الأساس والمُجمل يوافق (خطمه)[٢٣]. ثمَّ إنَّ الظاهر من قول الجوهري (موضع الرَّسَنِ من أنف الفرس) أنَّ المرسن[٢٤] ليس اسم ذلك العضو بل اسم موضع خاص

منه[٢٥]

وههنا شيء آخر لا بُدَّ من التنبيه عليه وهو أنَّ الحافر من الفرس ونحوه بمنزلة القدم من الإنسان لا بمنزلة الرِّجْل منه. والفرق بين الرِّجْل والقَدَم (ع١٤٣ب) أنَّ الساق خارجة عن القدم دون الرِّجْل[٢٦]. ومَنْ لم يفرق بينهما فذكر الرِّجْلَ في مقابلة الحافر لم يُصبْ.

ثُمَّ إن قول صاحب المجمل[٢٧]: «والرِّجْل للإنسان وغيره..» صريح في عدم الاختصاص في (الرِّجْل) ويشهد له استعمالات العرب. قال الجوهري[٢٨] وغيره: «رَجلْتُ الشاة» علّقتها برِجْلها. والأرجَلُ من الخيل: الذي في إحدى رِجْلَيْه بياض».

وصاحب القاموس (ص١٧٣ب) أخطأ في تفسير الرِّجْل حيث قال:[٢٩] «والرِّجْل ـ بالكسر ـ: القَدم، أو من أصل[٢٩] الفخذ إلى[٣٠] القَدم» فإن ذكر[٣١] الرِّجْل في مقابلة اليد. وقول الجمهور إنَّ (إلى) في قوله تعالى[٣٢]: ﴿.. وأرجُلَكُم إلى الكعبين﴾ يدلّ[٣٣] على دخول القدم والساق في الرِّجْل. ما في (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي نقلاً عن الأصمعي وأبي زيد[٣٤][٣٥]: «في كلِّ رِجْل كعبان[٣٦]، وهما عظما طرفي الساق عند ملتقى القدم».

ومن الناظرين في هذا المقام من تصدّى للتوفيق بين كلامي صاحب المفتاح حيث قال في شرح الكتاب المذكور: وصرّح بلفظ الاتصاف[٣٧] تنبيهاً على أنَّ الاخْتِصاصَيْن خارجان عن حقيقتهما المذكورة. لا يقال قد عُلم مما[٣٨] ذكره في فصل المجاز الذي لا يفيد أن الأنف والشفة والرِّجْل، مطلقة يتناول الإنسان وغيره، وأنَّ المرسن والجحفلة والحافر، مختصة لغيره من الدواب. فالصواب أن يُقال: وإنما يفترقان بالاختصاص بالمرسونات[٣٩] وعدمه. لأنّا نقول: ما ذكره هناك من الإطلاق إنما هو بحسب أصل الوضع. وما ذكره ههنا من الاختصاص بالإنسان إنما هو بحسب عُرف الاستعمال الطارىء على أصل الوضع فلا منافاة (ع١٤٤أ).

فأخطأ حيث زعم أنَّ الرِّجْل مختصة بالإنسان في استعمال العرب. وقد نبّهت فيما تقدم على فساد هذا الزعم[٤٠]. ثُمَّ إن التصريح بالاختصاص بحسب الوضع قد وقع في كلام الشيخ على ما نقلناه في صدر الرسالة.

والظاهر أنَّ صاحب المفتاح أخذ في أحد مقامي كلامه بما ذكره، وفي الآخر بما ذكره غيره من أئمة اللغة. ولا بأس في ذلك، لأن كلًّا منهما مقام التمثيل لا مقام التحقيق. ومقام التمثيل يتحمّل التوسع فوق هذا.

بقي ههنا[41] في الكلام المذكور بحث آخر، وهو أنَّ موجب التنبيه الذي ذكره هو أنْ يكون الأنف والمرسن مترادفين. وكذا الشفة والجحفلة. وكذا الرِّجْل والحافر ـ ولا يرتضيه صاحب المفتاح كيف. .؟! وكلامه في فصل المجاز، حيث قال[42]: وإن موضوع (ص١٣٨أ) لمعنى الأنف مع قيد صريح في خلافه. ثم إنه لم يصب في قوله (والجحفلة)، لأن المذكور في كلام صاحبه المفتاح وهو (المشفر) دون (الجحفلة).

ومما ظنَّ أنه من هذا القبيل، أي من قبيل استعمال الموضوع للمقيد مجرداً عن قيده، استعمال الخِزْي في الذُّلّ. قال الإمام الراغب في تفسير قوله تعالى[43]: ﴿فما جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلِكَ مِنكُمْ إلاّ خِزْيٌ في الحياةِ الدُّنيا﴾ . . والخِزْيُ ذُلّ يُستحيى منه ولتضمنه المعنيين استعمل تارة في الذُّلّ، نحو: عليه الخِـزْي. وأُخـرى في الاستحياء، نحـو: خَزيَ[44]. وقلّده الإمـام البيضاوي حيث قال[45]: «وأصل الخِزْي ذُلٌّ يُستحيى منه، ولذلك يُستعمل في كلٍّ منهما».

وليس المـراد كما ظَنَّا. فإنَّ (خَزِيَ) لغة مشتركة موضوعة[46] لكلٍّ من المعنيْين المذكورَيْن. دَلّ على (ع١٤٤ب) ذلك الاختلاف في المصدر، قال الجوهري[47]: «وخَزيَ ـ بالكسر ـ يَخْزَى خِزْياً، أي: ذَلَّ وهان. . وخَزيَ أيضـاً يَخْـزَى خَزَايَةً، أي استحياءً[48]» وقـال العـلامـة الـزمخشـري في الأساس[49]: خ ز ي ـ أصله يدل على انكسارٍ يلحق الرَّجُلَ إما من نفسه أو من غيره. فالـذي يلحق من نفسه هو الحياء المُفرط ومصدره الخَزَاية بالفتح. والذي يلحق من غيره ضَرْبٌ من الاستخفاف ومصدره الخِزْيُ».

وقال صاحبُ القاموس[50]: «خَزِيَ كرضي خِزْياً ـ بالكسر ـ وَخَزىً: وقع في بَلِيَّةٍ وشُهْرَةٍ فَذَلَّ بذلك. . وخَزَى أيضاً خَزايَةً وخَزَىً بالقصر استحيا». ويوافقهم ما هو الظاهر من قوله تعالى[51]: ﴿مِنْ قَبلِ أن نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾.

ومن هنـا انكشف وجه مقارنة لفظ (لو) لها دون المحبة (ع. ١٤٥أ)،

حيث يقال: (يَوَدُّ لو)، ولا يُقال: (يحبُّ لو).

والجوهري تنبّه على إجْمال هذا المعنى حيث قال: «وتقول: وَدِدْتُ لو تفعل ذاك، ووددْتُ لو أنَّك تفعل ذاك». إلاّ انّه لم يقف على التفصيل الذي قدمناه.

وصـاحب القاموس لم يتنبّه على ما بين (يودّ) و(لو) من المناسبة التي ليست بين (يحبّ) و(لو)، فلم يذكر ما ذكره الجوهري زاعماً أن الجوهري خلط فيه بين معنى (يودّ) ومعنى التمني المستفاد من لفظة (لو).

والظاهر من كلام صاحب المجمل أن (الودَّ) مشترك بين المحبة والتمني حيث قال: «وَدِدْتُ أنَّ ذاك[10] كان، إذا تمنيته. وَوَدِدْت الرَّجُل: أحببته. أو[11] فيهما جميعاً. وعلى هذا يكون لفظ (يَودُّ) كافياً عند إرادة أحد المعنيَيْن المـذكوريْن. ويحتاج إلى زيادة (لو) عند إرادتهما لعدم صحة إرادة معنى المشترك معاً».

ومـا قدمنـاه في ردّ زعم الـراغب والبيضاوي لا يتمشى في ردّ ما ذَكره صاحب المجمل.

والله أعلم بالصواب، والحمد لله وحده[12].

التعليقات والهوامش

(١) تختلف المصادر في تحديد مداخل هذه الرسالة، ففي مجموع بغداد وهبي رقم ٢٠٤١ نقرأ: «رسالة شريفة معمولة في اللفظ المستعمل بطريق المجاز للمولى الشهير بابن كمال الوزير». ومجموع أياصوفيا رقم ٤٧٩٤ لم يضع عنواناً للرسالة. بينما نجد من مجلة الشرقيات (ص١١٣) خلطاً بين التعريف بهذه الرسالة، ورسالة أخرى لابن كمال نفسه باسم: رسالة في أنواع المجاز. وقد وقع اختيارنا على ما وجدناه في (عقود الجوهر، ص٢٢٣).

(٢) ع: باسمه سبحانه.

(٣) ع، ص: والجَحْفل. والجَحْفَل: الجيش الكثير، ج: جَحافِل. والجَحْفَلةُ: لذوات الحافِر من الخيل والبغال والحمير، كالشَّفَة للإنسان، ج: جَحافِل. وذوات الحافِر: الخيل والبغال والحمير الأهلية والوحشية وكلّ ما ليس حافره مشقوقاً. وذوات الظلف كالبقرة والشاة والظَّبيّ. وذوات الخفّ الإبل.

(٤) أسرار البلاغة، ص٢٩ ـ طبعة ريتر.

(٥) ع: والتفرق، تحريف.

(٦) ص: الجحفل، والتصويب من (أسرار البلاغة)، والمعجم.

(٧) الشطر في صفة امرأة وقبله:

أزْمانَ أبْدتْ واضِحاً مُفَلَّجا ... وَمُقْلةً وحَاجباً مُزَجَّجاً

جاء في هامش تهذيب الألفاظ، ص٢٠٧: «وصف امرأة. والواضح ثغرها الأبيض البرّاق. والمزجَّجُ الدقيق الطرف. والفاحم شَعْرُها الأسود. والمَرْسِن الأنف. وقيل في المُسَرَّج أنّه الأنف الدقيق مشبَّهٌ بالسيف السريجي.

(٨) مفتاح العلوم، تحقيق زرزور، ص٣٣٣.

(٩) ع، ص: بالحقيقة.

(١٠) وتكملة ما ورد في (المفتاح).. وبين أن يكون الاشتراك بالصفة تارة، أو الافتراق بالحقيقة أخرى».

(١١) مفتاح العلوم، ص٣٦٤.

(١٢) تصرف ابن كمال في النص المنقول عن (المفتاح) وينظر المفتاح في الموضع نفسه.

(١٣) بعدها في (ع): «عرف على ذلك عدم» زيادة من الناسخ لا معنى لها.

(١٤) ع: كما، خطأ.

(١٥) المقصود هو: عبدالقاهر الجرجاني، وقد سبق الاستشهاد بقوله في أول الرسالة.

(١٦) الصحاح (مادة جحفل ٤/١٦٥٢)، وفي القاموس (مادة ج ح ف ل): «والجَحْفَلةُ بمنزلة الشَفة للخيل والبغال والحمير».

(١٧) الصحاح (مادة رسن ٥/٢١٢٣)، وتكملة كلامه «.. ثم كثُر حتى قيل مَرْسِنُ الانسان».

(١٨) أساس البلاغة للزمخشري (مادة ر س ن، ص١٦٣).

(١٩) القاموس المحيط للفيروز أبادي (المادة نفسها).

(٢٠) ع: الأنف.

(٢١) الضمير عائد على الفيروز أبادي.
(٢٢) الصحاح (المادة نفسها).
(٢٣) ع: خصمه، تصحيف.
(٢٤) ص: الرسن، خطأ.
(٢٥) ع: منها، خطأ.
(٢٦) جاء في (فرائد اللغة في الفروق): القَدَم: من الرِّجل ما يطأ عليه الإنسان من لدن الرسغ إلى ما دون ذلك. والرِّجْل: من أصل الفخذ إلى القدم. قيل سمِّيت به لأنها تحمل البدن وتقوى على الحركة».
(٢٧) ابن فارس، وفي المقاييس ٤٩٢/٢: «رجل: الراء والجيم واللام: معظم بابه يدلُّ على العضو الذي هو رِجْلُ كلِّ ذي رِجْل. ويكون بعد ذاك كلمات تشذُّ عنه. فمعظم الباب الرِّجْل: رِجْلُ الإنسان وغيره».
(٢٨) الصحاح (مادة رجل ١٧٠٥/٤).
(٢٩) ع: أخيل، تصحيف.
(٣٠) ع: إلا، خطأ.
(٣١) ع: فانه ذكرت.
(٣٢) أية ٦ من سورة المائدة.
(٣٣) ص: يدلان، خطأ.
(٣٤) ع: وأنه، تصحيف.
(٣٥) تهذيب الاسماء واللغات (١١٥/٤) وتتمه قول النووي: «.. قلتُ: مذهبنا ومذهب جمهور العلماء أنَّ المراد بالكعبَيْن في الآية العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم.. والكعب لغة اسم لما استدار وعلا، ولذلك قالوا كَعَبَ ثدي الجارية إذا علا واستدار. وسميت الكعبة كعبة لاستدارتها وعلوها..» وفي التفسير الكبير للرازي ١٦٢/١١: «مذهب جمهور الفقهاء أن الكعبين عبارة عن العظمين الناتئين من جانبي الساق».
(٣٦) ع: كعبين، خطأ.
(٣٧) ص: الانصاف، تصحيف.
(٣٨) ص: ما.
(٣٩) ع: بالمرسون.
(٤٠) ع: الزاعم، خطأ.
(٤١) ههنا، سقط من ص.
(٤٢) مفتاح العلوم، ص٣٦٤. وقد نقل ابن كمال النص بمعناه.
(٤٣) البقرة آية ٨٥.
(٤٤) معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ص١٤٧)، وقد تصرف ابن كمال في عبارة الراغب وتمامها: «خَزِيَ الرَّجُل لحقه انكسار إما من نفسه وإما من غيره. فالذي يلحقه من نفسه هوَ الحياء المُفْرط ومصدره الخَزَايةُ. ورجل خَزْيانُ وامرأة خَزْيَى وجمعه خَزايا..، والذي يلحقه من غيره يقال هو ضَرْبٌ من الاستخفاف، ومصدره الخِزْيُ وَرَجلٌ خِزْيٌ. قال

تعالى: ﴿ذلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ في الدنيا﴾ [المائدة ٣٣].»
(٤٥) تفسير البيضاوي، ص١٨.
(٤٦) ص: موضوع.
(٤٧) الصحاح (مادة خزا، ٦/٢٣٢٦).
(٤٨) ع، ص: استحى.
(٤٩) هذه ليست عبارة الزمخشري وإنما هي عبارة الراغب على ما سبق إثباته في هامش (٤٤) سوى أن (الخزاية) ضبطت بالفتح عند الزمخشري، بينما هي بالكسر عند الراغب.
(٥٠) القاموس المحيط، مادة (خ زي). وقد نقلنا النص كاملاً من المعجم حرصاً على الضبط، لأنّ ابن كمال عمد إلى الاختصار.
(٥١) الآية ١٣٤ من سورة طه. وفي تفسير البيضاوي (ص٤٢٥): «من قبل أن نذل بالقتل والسبي في الدنيا، ونخزى بدخول النار يوم القيامة».
(٥٢) البقرة آية ١٠٥. وفي (ع) أخطأ الناسخ بالخلط مع آية (٢) من سورة الحجر (انظر الآتي). وقد عمدنا إلى كتابة آية البقرة كاملة.
(٥٣) ﴿رُبما يَوَدُّ الذين كفرُوا لو كانُوا مُسْلِمينَ﴾ [الحجر: ٢].
(٥٤) ما بين معقوفين ساقط من (ع)، وانظر مفردات الراغب، ص٥٥٣ وقد تصرف ابن كمال بالنص دون اخلال بالمعنى.
(٥٥) تفسير البيضاوي، ص٢٣.
(٥٦) ع: أنه.
(٥٧) جاء في فرائد اللغة في الفروق (ص ٤٥٠): «يُقال: وددتُ أن يكون كذا، ووددتُ لو كان كذا. لايقال: أحببتُ لأن مفهوم (وَدَّ) ليس مطلق المحبة بل المحبة التي يقارنها التمني. وتلك المقارنة هي شرط استعمالها على الأصل. فلا تذكر بدون (لو) الدّالة على الشرط المذكور إلا إذا توسّع واستعملت في معنى مطلق المحبة.
(٥٨) ع: للدلالة، تحريف.
(٥٩) الصحاح (مادة ودد ٢/٥٤٩).
(٦٠) ص: ذلك.
(٦١) ص: أود.
(٦٢) ص: انتهى.

ثبت المصادر والمراجع

- الأصفهاني، الراغب (٥٠٣هـ). معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق نديم مرعشلي (بيروت: دار الكاتب العربي، ط١، ١٩٧٢م).
- البغدادي، اسماعيل بن محمد باشا (ت١٩٢٠م). هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (مصوّر عن طبعة استانبول ١٩٥١م).
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر (ت٦٨٥هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي (مصّور عن طبعة استانبول ١٣٠٥هـ).
- الجرجاني، أبو بكر النحوي = عبد القاهر بن عبدالرحمن (ت٤٧١هـ). أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ريتر (استانبول: مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤م). دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا (القاهرة: مكتبة القاهرة، طبعة ١٩٦١م).
- الجوهري، أبو نصر اسماعيل بن حمّاد (ت٣٩٣هـ). صحاح اللغة، وتاج العربيّة، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م).
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله الشهير بكاتب جلبي (ت١٦٠٧هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (استانبول: البهية، ١٣٦١هـ).
- حجازي، محمود فهمي. أسس علم اللغة العربية (القاهرة: دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م).
- حسّان، تّمام. اللغة العربية: معناها ومبناها (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م).
- الحمزاوي، محمد رشاد. المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (بيروت: دار الغرب الاسلامي، ط١، ١٩٨٦م).
- الخطيب، أحمد شفيق. من قضايا المعجمية العربية المعاصرة. من محاضرات الندوة العلمية الدولية لجمعية المعجمية العربية بتونس: نيسان

١٩٨٦م (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٦م).
- الرازي، محمد بن عمر بن الحسين بن علي، الشهير بالفخر الرازي (ت٦٠٦هـ). التفسير الكبير: مفاتيح الغيب (القاهرة: نشر عبدالرحمن محمد، ١٩٣٣م)
- الزركلي، خير الدين. الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين (بيروت: ط٣، ١٩٦٩م).
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ). أساس البلاغة بتحقيق عبد الرحيم محمود (بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٢م).
- السعران، محمود. علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي (القاهرة: ١٩٦٤م).
- السكاكي، أبو يعقوب محمد بن علي (ت٦٢٦هـ). مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور (بيروت: دارالكتب العلمية، ط١ ١٩٨٣م).
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ):
● بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي).
● المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، دون تاريخ).
- طاش كبرى زادة، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة (ت٩٦٨هـ). الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، نشره محيي الدين عبدالحميد بذيل وفيات الأعيان لابن خلكان (القاهرة: دار السعادة، ١٩٤٨م).
- العظم، جميل بك. عقود الجوهر في تراجم من لهم خمسون تصنيفاً فمائة فأكثر. (بيروت: المطبعة الأهلية، ١٣٢٦هـ).
- الفيروز أبادي، مجدالدين بن يعقوب (٨١٧هـ). القاموس المحيط (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٥٢م. وله طبعات أخرى).
- اللكنوي، محمد بن عبدالحي، أبو الحسنات (ت١٣٠٤هـ). الفوائد البهية في تراجم الحنفية، تصحيح محمد بدر النعساني (القاهرة: مطبعة

السعادة، ط١، ١٣٢٤هـ).
- لامنس، هنربكوس اليسوعي. فرائد اللغة في الفروق (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٨٨٩م).
- مكتب تنسيق التعريب بالرباط. مجلة اللسان العربي، .جـ ١٤. مقال باللغة الانجليزية للاستاذ عبدالعزيز بنعبدالله (مشكلات التعريب في العلوم).
- مكتب التربية العربي لدول الخليج. الترجمة: قضايا ومشكلات وحلول. دراسات أعدتها، بتكليف من المكتب، مجموعة خبراء الهندسة الاجتماعية (الرياض: مطبعة المكتب ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
- النووي، ابو زكريا محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ). تهذيب الاسماء واللغات (نسخة صورتها دار الكتب العلمية، بيروت).
- هانزفير وملتون كووان. معجم اللغة العربية المعاصرة المكتوبة (بيروت: مكتبة لبنان، ط٣، ١٩٧٤م).